مركز الميزان لحقوق الإنسان
AI MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الأوضاع الاجتماعية
و موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥

ديسمبر ٢٠٠٥

مقدمة

عانى الشعب الفلسطيني الويلات خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وذلك بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة. حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير بنية المجتمع الفلسطيني، ومؤسساته، وقطعت أوصاله، وأحكمت حصارها عليه، وأمعنت في تدمير مقومات اقتصاده، مما أدى إلى تدهور أوضاعه على كافة الأصعدة، حيث تفشت ظاهرتي الفقر والبطالة وانخفض دخل الأسرة وقل إنفاقها وارتفعت نسبة الإعالة.

ألقت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية مزيد من المسؤولية على كافة الجهات المعنية بتحسين أوضاع المواطنين خاصة وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، لتقديم المساعدات وتوفير فرص العمل للمواطنين. وذلك لحماية الشرائح المتضررة من إجراءات الاحتلال، تقوية ما يمكن من العناصر، التي تدعم قدرة هذا الشعب على الصمود في مواجهة الأضرار، ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي، وعلى تأمين المتطلبات المعيشية الضرورية، ويوفر الحماية للمواطنين من الفاقة والفقر، وتخفيف عبئ البطالة، وتوفير بعض الدخل للأسر الفلسطينية، وتأمين احتياجات خاصة ونوعية للمتضررين جسدياً من جرحى ومعاقين وأسر شهداء ومعتقلين.

يلعب حجم المخصصات المالية لوزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والتي أصبح يطلق عليها في الوقت الحالي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغم استقلال عمل كل منهما عن الأخرى، دورا مهما في دعم قدرة كل من الوزارتين على القيام بالمهام الملقاة على عاتقيهما فكل ما زادت المخصصات المالية خاصة في جانب النفقات الرأسمالية والتطويرية وجانب النفقات التحويلية فيما يتعلق بالإنفاق على المساعدات والإعانات وصندوق الرعاية الاجتماعية. كلما عزز ذلك من قدرة الوزارتين على القيام بمهامهن على الوجه المطلوب.

كما أنه ونظرا للأوضاع الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني من الواجب أن يكون هناك قانون تأمينات اجتماعية يوفر الضمان الاجتماعي قدر المستطاع للمواطنين.

سيتناول التقرير، الحق في الضمان الاجتماعي في المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي التشريع الفلسطيني. كما سيتم التطرق إلى واقع الأوضاع الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. من ثم سيعمد التقرير إلى تحليل موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥ للتعرف على مدى ملائمة المخصصات المالية لواقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

أولاً: الحق في الضمان الاجتماعي

يعتبر الحق في الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، التي كفلته المعايير الدولية لحقوق الإنسان. بالإضافة للعديد من التشريعات الوطنية. وللتعرف على المعايير الدولية والتشريع الوطني الفلسطيني وحمايتهما للحق في الضمان الاجتماعي يمكن الإشارة إلى مايلي:

- المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحق في الضمان الاجتماعي

يقع على عاتق كل دولة أي كان نظامها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ضمان حق مواطنيها في العمل وبقانون تأمينات اجتماعية يوفر لهم الضمان الاجتماعي وقد جاءت العديد من الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات والعهود الدولية لتأكد ذلك من خلال تضمين هذه الصكوك العديد من النصوص بشأن الضمان الاجتماعي وذلك كما يلي:

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]

تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العديد من الأحكام والنصوص الخاصة بحق الأفراد في الضمان الاجتماعي وذلك كما يلي:

*** المادة٢٢:**

" لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية ".

*** المادة ٢٣:**

١. لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.
٢. لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي.
٣. لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.
٤. لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

*** المادة ٢٤:**

لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصا في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة.

*** المادة ٢٥:**

١. لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".
٢. للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار ".

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]

---

[1] ČĚd'ē ƎŧÊĹå òşɟǎ ɹʒ℔õ Čċ Ž þóúţǎ (Ď-å) Ƶǐǔ ČČĒ ǥÆHǔţǎ ĻŋQǔ ČŋƶŧĦŏŏ ČĒĦŧƨǎ óǎÀÔǎ ÀÎǔş ɹǎÊŋqǎ ȧƶÔΣ ЏţǏĦŏŏ ɹƳʒqǎ Æŧǔʒǎ.

تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديد من الأحكام الخاصة بحق الأشخاص في الضمان الاجتماعي وحماية اسرهم وذلك على النحو التالي:

*** المادة ٦:**

١. تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق.

٢. يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية".

*** المادة ٧:**

تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل مرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال كحد أدنى:

١- أجراً منصفاً، ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز على أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل وتقاضيها أجرا يساوي أجر الرجل لدي تساوي العمل،

٢- عيشاً كريماً لهم ولأسرهم طبقاً لأحكام هذا العهد،

(ب) ظروف عمل تكفل السلامة والصحة،

(ج) تساوي الجميع في فرص الترقية داخل عملهم إلى مرتبة أعلى ملائمة، دون إخضاع ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة،

(د) الاستراحة وأوقات الفراغ والتحديد المعقول لساعات العمل والإجازات الدورية المدفوعة الأجر، وكذلك المكافأة عن أيام العطل الرسمية".

*** المادة ٩:**

تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية".

*** المادة ١٠:**

تقر الدول الأطراف في هذا العهد بما يلي:

١. وجوب منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصاً لتكوين هذه الأسرة وطوال نهوضها بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم. ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضا لا إكراه فيه.

٢. وجوب توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده؛ وينبغي منح الأمهات العاملات، أثناء الفترة المذكورة، إجازة مأجورة أو إجازة مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي كافية.

٣. وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين دون أي تمييز بسبب النسب أو غيره من الظروف. ومن الواجب حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. كما يجب جعل القانون يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو

(čČ-å) Ƶøïĺ ččċċ ġÆHüţĭ ĮŋQĭ ĞŋĖĤöä ĞĔĤŧɛî øäÅę ÆĐƵƶɳ ÿÅŧÊŗïŝ ĘʌÆÔ¶ïŝ ƷĕɐƵ¶ö ÛĞĿżÌÕƲïŝ ĞŒƷÌŧQĐƵŗïŝ ĞıåÅÔ¶ɐŗî àƶÕΣÌĕ î Å¶Ì ƁŝÆëä ÆŒĤöä ô Å3ş Æŧ¢Ì3ĭ [2]
ČĔĒđ ÀÀÀM / ƆĖŸäĭ ɹƶ℔õ Đ :æÀÀÁöä ŏÆĭ ÑÌøÀĖ ČĔđđ ƎŧŧÊÌåĺ /òşɟĭ ɹƶ℔õ Čđ Ž ƿöúţĭ .

الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي. وعلى الدول أيضاً أن تفرض حدوداً دنيا للسن يحظر القانون استخدام الصغار الذين لم يبلغوها في عمل مأجور ويعاقب عليه".

*** المادة ١١**

١. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشة كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.

٢. واعترافاً منها بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي:

(أ) تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية ونشر المعرفة بمبادئ التغذية واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها؛

(ب) تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء ".

*** المادة ١٢:**

١- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.

٢- تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق تلك التدابير اللازمة من أجل :

(أ) العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً؛

(ب) تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية؛

(ج) الوقاية من الأمراض الوبائية و المتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها؛

(د) تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض".

- الضمان الاجتماعي في فلسطين

يعد قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ هو القانون الساري في فلسطين فيما يتعلق في التأمينات الاجتماعية. و تحدد المادة الثانية من هذا القانون أنواع التأمينات التي يغطيها القانون، حيث نصت المادة على أن "ينظم هذا القانون الأحكام الخاصة بما يلي:

(١) تأمين إصابات العمل.
(٢) تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة الطبيعيين.

نظراً للأوضاع الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني من الواجب أن يوجد قانون تأمينات اجتماعية يوفر الضمان الاجتماعي لأكبر شريحة ممكنة من المواطنين. كما أن التامين لكي يؤدي غرضه، يجب أن يكون شاملاً لكل المخاطر التي قد يتعرض لها العامل، وذلك حفاظاً على المجتمع وصوناً لكرامة أفراده، وتحقيقا للرعاية و العدل الجماعي، وحفاظاً على حقوق المرأة أثناء فترة الحمل والولادة، وتحقيقاً للمساواة الاجتماعية.

لذا من المفترض أن ينظم هذا القانون الأحكام الخاصة بما يلي:

- تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة.
- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
- تأمين المرض والأمومة.
- تأمين البطالة.
- تأمين التعويضات العائلية.

إذ أنه لا يوجد مبرر قانوني للقفز عن كل هذه التأمينات، بل على القانون أن يوفر الحماية المطلوبة لتلك المخاطر من خلال نصوص واضحة ومن ثم يصير إلى البحث في الآليات الكفيلة بتطبيق القانون نفسه. إننا ندرك تماماً أن إعمال القانون كما هو مقترح بشكل كامل، يتطلب موارد كبيرة ولكن يجب أن لا يشكل هذا مبرراً من أي نوع كان للتحلل من الحماية المطلوبة التي يجب أن يوفرها. وعليه فإن تبني قانون يضم جميع جوانب الضمان الاجتماعي هو المسألة الأهم ويتبعه البحث الجاد والعملي في إيجاد آليات تطبيقه كاعتماد مبدأ التطبيق التدريجي للقانون (كما هو الحال في قانون الخدمة المدنية).إن المشكلة ليست في الموارد من الناحية الكمية فقط، بل إن الأهم هو الاستثمار الأفضل لما هو متوفر من موارد لإعمال القانون. إن مشكلة عدم الاستثمار الأفضل للموارد المتاحة تلقي بظلالها على كل القطاعات التي تمس الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية من تعليم وصحة وبدون شك الضمان الاجتماعي. [٣]

[3] . ČÐ -Čď î î Ůčċċď ƎŧÊĹĺ Ů ɹÊęąį àzÕΣ ɹÂŁţį ÂÕÅę ŮĝÂą Ů čċċĎ ČıÊį (Ď) ļęø ČŁƷÅŧQDZŦį ğÅĦnĝĪŌį ɹzęÅę :òzģ ğÅŢģ¥ę

ثانياً: واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

قبل الحديث عن موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥، سيتم التطرق إلى واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ليسهل التعرف على مدى ملائمة وكفاية هذه الموازنة للنهوض للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. لذا من المهم الإشارة إلى عدد من المؤشرات على النحو التالي:

١- دخل الأسرة

يعد الدخل الشهري، المتمثل بجميع المبالغ النقدية والعينية التي حصل عليها أفراد الأسرة من جميع مصادر الدخل خلال شهر، المصدر الأساسي التي تعتمد عليه الأسر الفلسطينية لسد احتياجاتها الأساسية. والتراجع في قيمة دخل الأسرة يعني تخفيض الأسرة لإنفاقها ما يؤثر سلبا على قدرتها على إشباع حاجاتها.

تراجع متوسط الدخل الشهري في الأراضي الفلسطينية بمقدار كبير، وذلك عند مقارنة الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى بقليل مع الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ ، حيث انخفض متوسط الدخل الشهري من ٢٥٠٠ إلى ١٦٠٠ شيكل بمقدار ٢٠% في الأراضي الفلسطينية، ومن ٣٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ شيكل بمقدار ٣٣,٣% في الضفة الغربية. ومن ١٥٠٠ إلى ١٢٠٠ شيكل بمقدار ٢٠% في قطاع غزة.[٤] أدى هذا الانخفاض إلى زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة أعداد الفقراء، وارتفاع نسبة الإعالة، وانخفاض مستويات المعيشة، وفقدان الأمن الغذائي، والاجتماعي بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني.

٢- البطالة

أثرت السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية بشكل عام و إغلاق المعابر على وجه الخصوص، سلبياً على الحياة الاقتصادية، حيث قامت إسرائيل بفرض قيود مشددة على حركة الأفراد والبضائع بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين تلك الأراضي وإسرائيل. بالإضافة إلى تعطل حركة التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي. الأمر الذي أدى إلى تضرر كافة القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر وكبير، وكان لمنع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وعدم تمكن العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها، الأثر البالغ في انخفاض القدرة الإنتاجية بطاقتها المعتادة، مما ساهم بصورة خطيرة بتفاقم ظاهرة البطالة (بلغ عدد العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (١٣٤) ألف عامل في العام ١٩٩٩ و بلغ عدد عمال قطاع غزة داخل الخط الأخضر(٥٧) ألف عامل انخفض هذا العدد في العام ٢٠٠٤ ليصل إلى (26,700) عامل فلسطيني).[٥]

بلغ إجمالي العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية سواء كانوا يبحثون عن عمل أو لا وصل إلى ٣١٠ آلاف في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤. في حين كان عدد العاطلين عن العمل ١٧٠ ألف شخص في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، وهذا يشكل ما نسبته ٣٤,٣ % من قوة العمل في الربع الثاني.[٦] وهذا يدلل إلى أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة جدا مما يرفع من نسبة الفقر، ونسبة الإعالة، وارتفاع عدد الأسر التي هي بحاجة لمساعدات. هذا علاوة على الأضرار النفسية و الاجتماعية التي تخلفها البطالة.

٣- الفقـر

---

[4] ÿäø Û čċċď ɹäÀlÂǵ – ɹÅÊℓp : ĞĦèÅ|ǫää gøşÉöä – ĞℓAfÛÊŸÁää ÀèQǫ ĞıåÅÔǫɐɾä ţÅîʕşɟä ɔŸȝ ĞŁŸŧäÀèqä ğäöäÅDZqä ÀǫǀĞÊn . čċċď ÛɪfÛÊŸÁää ôÅÔǵRô ÐÅõÅţǰ äÅĪƮɐä .Ð î ÛkÛÊŸz – !ä

[5] .čċċď ĞıÊää ÛČČ ÅɆĦöä Ûaäɳ ÐǺÅÔǫɐɾä Æɐ̈ÅţǰÛĞıåÅÔǫɐɾä ğäÅ|ÛúţǰÛĞıåÅÔǫɐɾä ğäÅ|ÛúţǰÛĞıåÅÔǫɐɾä ğäÅ|Ûúţǰ

[6] . Ð î ÛkÛÊŸz - !ä ÿäø .čċċď ƆÅŸöä ƷäÅää .(čċċď ÛɹäÅlÂǵ - ɹÅÊℓp) gøşÅ :ĞŸnÅĦöä ƤzÔöä ĞÊn. .čċċď ÛɪfÛÊŸÁää ôÅÔǵRô ÐÅõÅţǰ äÅĪƮɐä

أدى ارتفاع معدل البطالة والإعالة و انخفاض الدخل وارتفاع أسعار المستهلك إلى تفشي ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية، فلقد ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر الذين تقل أجورهم الشهرية عن خط الفقر المكافئ[٧] في الأراضي الفلسطينية من ٤٣,٥% في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى ٥٦,٢% في الربع الثاني ٢٠٠٤(بمعدل ارتفاع مقداره ٢٩,٢%).[٨] وهذه نسبة عالية تدل على تفشي ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية وازديادها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وذلك بفعل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين.

٤- الإعالة الاقتصادية

يرتفع عدد الأفراد الذين يعملون ويعيلون غيرهم ممن لا يعملون في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من 4,8 في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى 6,4 في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ بمعدل 33,3%، حيث ارتفعت من 4,3 فرد إلى 5,5 فرد في الضفة الغربية بمعدل 27,9%. وارتفعت في قطاع غزة من 5,9 إلى9 بمعدل 52,5%.[٩]
ترجع هذه النسبة العالية لإعالة في الأراضي الفلسطينية، إلى انعدام فرص العمل، وتفشي ظاهرتي البطالة والفقر وتدني مستوى الدخل.

٥- إنفاق الأسرة

نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في الأراضي الفلسطينية وتدني مستويات الدخل وتفشي ظاهرتي البطالة والفقر، اضطرت الأسر الفلسطينية إلى تخفيض نفقاتها. مما انعكس ذلك على قدرتها على إشباع حاجاتها.
خفضت (٣٥٣,٠٠٠ أسرة) ٥٨,٢%من الأسر في الأراضي الفلسطينية نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور ١٢ الماضية، وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء، حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس (٩٥,١%)، بينما بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء (٨٧,٩%).[١٠]
تدل هذه النسب عن مدى حالة العوز التي تعيشها الأسر الفلسطينية و التي دفعتها لتخفيض نفقاتها بشكل كبير حتى على السلع الضرورية.

٦- استراتيجيات الصمود الاقتصادي

يرتبط صمود الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الأوضاع الاجتماعية الحالية بعدة عوامل أهمها استراتيجيات الصمود الاقتصادي، والمساعدات الإنسانية التي تقدم للشعب الفلسطيني، وأوليات حاجات الأسر، والتأمينات والإعانات الاجتماعية في فلسطين، ودور موازنة وزارة الشئون الاجتماعية في هذا الصمود.
اعتمدت الأسر الفلسطينية في صمودها الاقتصادي خلال الشهور ١٢ الماضية على عدة مصادر، حيث اعتمدت ٧٨,٠% من الأسر على دخلها الشهري، وقامت ٦٩,٤% من الأسر بتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليها، بينما لجأت ٥٨,٧% من الأسر لتخفيض نفقاتها.[١١]

٧- المساعدات الإنسانية[١٢]

---

[7] ÐÎ ÛÇäÌÊöä ÐDZÅÇä ÛÇĉĉċď'ÐÅ̈́ÿöä ÐäÅöä ǧäÒÌÅÙÛ ĞĤäøÓ ş ƙ8öÌÅĞöä dnę ĞœzÓnę gÅèǰ ÌʌÅŦÎ ÕÓŒÎ Čđčč) čĉĉċċ ÿÌĤŸ6 ùzÌÓtĵ ÀÕÀöä Ùn ÿÆÁ(ęèÌş Ûčĉĉċċ QöÅ̈́ÿöä ÐäÅöä ǧəÌ(ÁÓ (óÌÅÙÛ ĞĤäøÓ ş ƙ8öÌÅĞöä dnę ĞœzÓnę gÅèǰ ÌʌÅŦÎ ÕÓŒÎ Čēĉċċ) čĉĉď.

[8] ÇäÌÊöä ÐDZÅtĵä.

[9] ÇäÌÊöä ÐDZÅtĵä.

[10] ÐÎ ÛÇäÌè ÐDZÅnę Û...ĞÌÅÌÔ(ęrÌä ţÅÎr şǰÌä ɔŸ3 ĞĦŸÐäÌÅèqÌä ĞäöÌÅDZqÌä ÅǫÌ ĞÊnę . čĉĉď ÛĦÛÊŸÀöä öÌÔgRö ÐÂÕÅtĵä ÌäÅŦɔÌä

[11] ÇäÌÊöä ÐDZÅtĵä.

[12] Ē Î ÛÇäÌÊöä ÐDZÅtĵä

نتيجة للأوضاع الاقتصادية بالغة الصعوبة التي يمر بها المواطنين الفلسطينيين بفعل الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، ارتفع عدد الأسر التي أصبحت بحاجة لتلقي المساعدات، حيث يوجد ١٢٨٠٠٠ من الأسر أو أحد أو بعض أفرادها أي ما يعادل 21,2% من الأسر في الأراضي الفلسطينية، تلقوا مساعدات خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٤. توزعت هذه النسبة بواقع 18,2% في الضفة الغربية، و 27,2% في قطاع غزة. كما أكدت ٤٣٥٠٠٠ أي 71,8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية، حاجتها للمساعدة بغض النظر عن تلقيها المساعدة. بواقع 71,7% في الضفة الغربية، و 71,9% في قطاع غزة .

قيم المساعدات الإنسانية، تلقت حوالي 13,1% من الأسر مساعدات إجمالية تقل عن ١٠٠ شيكل، و 39,5% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن ٢٠٠ شيكل، و 58,2% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن ٣٠٠ شيكل، بينما 41,8% تلقت مساعدات تزيد عن ٣٠٠ شيكل. الملاحظ على قيم المساعدات أنها منخفضة جدا و أقل ما تلبي الحاجة بكثير لاسيما في ظل حالة العوز الشديد التي تعيشه الأسر الفلسطينية، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية فخلال العام ٢٠٠٤ ارتفعت الأسعار مقارنة بالعام ٢٠٠٣، حيث بلغت في الضفة الغربية٢,٨٩%، وفي قطاع غزة ٣,١٨%، و يرجع السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و أسعار النقل و الاتصالات و أسعار خدمات التعليم و أسعار خدمات الرعاية الصحية بشكل أساسي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعات المستهلك الأخرى ولكن بنسبة أقل.[١٣]

مصادر المساعدات، استحوذت مؤسسات السلطة بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية ، على تقديم النصيب الأكبر من هذه المساعدات، حيث بلغ عدد مرات تقديم المساعدات 28,8%، تليها وكالة الغوث الدولية بواقع 25,6% ، يليها الأهل والأقارب بواقع 14,3% ، تليها المؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الزكاة ٨%، تليها الهيئات الدولية والمؤسسات التنموية 4,3% ، تليها الفصائل والأحزاب السياسية 1,4% ، كما بلغت المساعدات المقدمة من الدول العربية، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح المحلية، ومن الأصدقاء والمعارف 7,6% .

نوع المساعدات، إن غالبية المساعدات المقدمة للأسر هي مواد غذائية تشكل 52,8% من نسبة المساعدات، و 28,6% فقط هي مبالغ نقدية. لذلك تقل أهميتها كأداة إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل للمواطنين . مما يعنى أن حالة العوز التي تعيشها الأسر الفلسطينية ستبقى على ماهي عليه بل ستزيد أيضا خاصة في ظل السياسة الإسرائيلية القائمة على تجويع المواطنين الفلسطينيين.

٨- أولويات حاجات الأسر

إن الحاجات البشرية في طبيعتها متعددة، لكن محدودية الموارد تملي على الإنسان أن يضع أولويات لإشباع الحاجات، و نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر الفلسطينية فإن حاجة الأسر للغذاء تقع في سلم الأولويات وهذا يدل على مدى العوز الشديد الذي تعاني منه الأسر الفلسطينية والتي جعلت أولويتها الأولى أن تشبع حاجتها من الطعام، حيث أظهرت ٣٨,٤% من الأسر الفلسطينية حاجتها للغذاء كأولوية، كما أنه يوجد أسر لها أولويات أخرى لكنها أيضا تأتي ضمن الحجات الضرورية لسير الحياة، حيث أظهرت ١٩,٩% من الأسر حاجتها للعمل، و ١٨,٩% من الأسر أظهرت حاجتها للمال ، بينما أظهرت ٩,٠% من الأسر حاجتها للتعليم كأولوية، و أظهرت ٦,٤% من الأسر حاجاتها للعلاج كأولوية أولى.[١٤]

---

[13] HÏÛÊÏÀäü ðÀÔgRü BÅõÃţä äÀTɛå Ûčċċď ÿÀĤäü Ž ČÆÛÊÏÀäü Ðŕàójţå Ž ÕÏŸŢÇÊţä óÀĤèÙ
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/cpia04.pdf

[14] ĘæÀÊäü ƷDŽÀţä

ثالثاً: موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام٢٠٠٥

يعبر حجم المخصصات المالية للوزارات عن حجم الاهتمام الذي توليه الحكومة للقطاعات المختلفة التي يغطيها عمل هذه الوزارات. ومن المفترض أن تكون هناك مخصصات مالية أكبر وبالقدر الكافي للوزارات التي يرتبط عملها مباشر بحقوق الإنسان كالوزارات التي تحافظ على أمن المواطن وحقه بحياة آمنة، بالإضافة للوزارات التي تقدم الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية...الخ. و ذلك حسب ما يمليه الوضع وما تطلبه الحاجة.

وبالنسبة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإنه يقع على عاتقهما جهد كبير. يحتاج للقيام به مخصصات مالية كبيرة، خاصة في ظل الواقع الاجتماعي المتردي في الأراضي الفلسطينية. والذي أشرنا إليه آنفا عند الحديث عن واقع الأوضاع الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

فكل ما زادت المخصصات المالية خاصة في جانب النفقات الرأسمالية والتطويرية وجانب النفقات التحويلية- فيما يتعلق بالإنفاق على المساعدات والإعانات وصندوق الرعاية الاجتماعية- كلما عزز ذلك من قدرة الوزارتين على القيام بمهامهن على الوجه المطلوب.

وقبل التطرق للمخصصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الضروري الإشارة إلى أنه بدءا من التشكيل الوزاري الذي مُنح الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ ٢٥ فبراير٢٠٠٥، أصبحت وزارة العمل و وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة واحدة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. لكن من الناحية الفعلية فإنه لازال هناك وزارتان مستقلتان تماما لا يجمعهما سوى وزير واحد فقط. فلكل وزارة عملها المستقل، وهيكيتها المستقلة عن الأخرى . ورغم أن مخصصات هاتين الوزارتين تظهر في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، تحت مسمى وزارة واحدة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إلا أنه لكل وزارة مخصصات مالية خاصة بها. كما تقدم كل وزارة بشكل مستقل حاجتها من موازنة السلطة .
الذي من الضروري الإشارة إليه أيضا، هو أنه يوجد موارد مالية أخرى خارج نطاق الموازنة تحصل عليها كل من وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتغطية برامج بعينها. فعلى سبيل المثال برامج البطالة التي تطرحها وزارة العمل للمواطنين هي خارج نطاق نفقات الموازنة ويتم اعتماد مخصصاتها من مجلس الوزراء.[١٥]

تحليل موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥ [١٦]

بلغ الإجمالي العام للمخصصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥(344,746) مليون دولار، توزعت كما يلي:
(14,322) مليون دولار رواتب وأجور، (1,811) مليون دولار نفقات تشغيلية، (328,156) نفقات تحويلية، إجمالي النفقات الجارية(344,289) مليون دولار، إجمالي النفقات الرأسمالية والتطويرية (457) ألف دولار.

عند تحليل هذه المخصصات سيتضح، أن موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥ تبلغ حوالي 15,5% من إجمالي موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية البالغة 2,220 مليار دولار. وهي ثاني أكبر مخصصات مالية بعد وزارة الداخلية والأمن الوطني .

بالرغم من هذا الحجم التي تشكله موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب خاصة في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالغة التدهور والناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

---

[15] .gÂq ÛčċċÐ/Čċ/ČĎ ÑŇǿĂǊ ÛÕŧĦĩ gǿãżȉ ƀĿţi ÀĂÆţi Û ãŸõ ƙÊǵ ćù Û ȝŋ ĞĨǂĿÕŋ

[16] http://www.mof.gov.ps/budget/budget2005/Law/general/abad-usd.pdf ČċċÐ ĞĒĿţi ĞĂÊŸĩ ĞŋĿĦĩ Ğpãżţi ɹzɳŀę ĝĿĦƐĬ

و عند التفصيل أكثر في التحليل، سيتضح أن الرواتب والأجور تشكل حوالي ٤% من موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٠٥، وتشكل النفقات التشغيلية حوالي 0.52%، وتبلغ النفقات التحويلية حوالي ٩٥%، أما النفقات الرأسمالية والتطويرية فتبلغ حوالي ٠,١٣%.

تحوز النفقات التحويلية[١٧] على النصيب الأكبر من هذه الموازنة، وهذا بسبب النفقات المخصصة لكل من، الضمان الاجتماعي 5,877 ، والإعانات 377,605 ، هذا بالإضافة إلى الإنفاق على صندوق الرعاية الاجتماعية والذي خصص له 1,044,000 ، وهذا الصندوق يدخل ضمن النفقات التحويلية لأول مرة في العام ٢٠٠٥ . يعد تخصيص الحجم الأكبر من نفقات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للنفقات التحويلية شيء إيجابي وطبيعي في نفس الوقت وإن يظل أيضا دون المستوى المطلوب بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالغة التدهور. والتي بدورها تحتاج لشبكة أمان أكبر للمواطنين من خلال تخصيص أموال أكثر للإعانات وصندوق الرعاية وللضمان الاجتماعي.

أما الجانب الأقل من الموازنة فهو من نصيب النفقات الرأسمالية والتطويرية والتي شكلت حوالي 0.13% وهذه نسبة تكاد لاتذكر في ظل المهام الجسام الملقاة على كاهل وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية. كما أنه وبالرغم من ضئالة المخصصات المالية المتعلقة بالنفقات الرأسمالية والتطويرية إلا أنه في أحيان عديدة لا يتم الوفاء بهذه المخصصات ولا يصرف إلا جزء يسير منها[١٨].

---

[17] Z¸ÿ¡ÌÈ ÐÏ¹¸ÿ¡) http://www.mof.gov.ps/budget/budget2005/Budget/Law/Social/Mol-SA.pdf čċċĐ ĞŒÌÇ¡ ĞıÊŸ¹ ĞıØÁÌɛ¡ ğ¡ÎÕÀÁ¹ñ

http://www.mof.gov.ps/budget/budget2005/law/general/kholoas-$.pdf Û(ø٢ş٤ / ÕÒŒÎ đ,ĐĐ Ğ¡ãiz٤¹ 8Å¸ö ÛÕÒŒÎ

[18] .Ę٤ÀÊ¡ ƷDZÀ¡ Û ã ¥õ ĸÊģ ¢ù Ûƺ¸ ČŸ٤ÀÔ¸

النتائج

يتضح من خلال التقرير أن الأوضاع الاجتماعية في فلسطين بالغة الصعوبة . ويرجع ذلك إلى سياسات قوات الاحتلال الإسرائيلية الممنهجة القائمة على القتل والإغلاق والحصار منذ اندلاع انتفاضة الأقصى . كما أن موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية غير ملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور حيث يوجد حاجة إلى موازنة أكبر. و عند التعمق أكثر في النتائج التي توصل إليها التقرير سيتضح مايلي:

١- تراجع متوسط الدخل الشهري بمقدار كبير، وذلك عند مقارنة الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى بقليل والربع الثاني من العام ٢٠٠٤، حيث انخفض متوسط الدخل الشهري من ٢٥٠٠ إلى ١٦٠٠ شيكل، أي بمقدار ٢٠% في الأراضي الفلسطينية.
٢- بلغ عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية سواء كانوا يبحثون عن عمل أو لا ٣١٠ آلاف في الربع الثاني من العام٢٠٠٤. في حين كان عدد العاطلين عن العمل ١٧٠ ألف شخص قي الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، وهذا يشكل ما نسبته ٣٤% من قوة العمل.
٣- بلغت نسبة الأسر الفقيرة (دون خط الفقر المكافئ) في الأراضي الفلسطينية 58,1% في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤.
٤- ارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من 4,8 في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى 6,4 في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ بمعدل 33,3%.
٥- خفضت ٥٨,٢%(٣٥٣,٠٠٠ أسرة) من الأسر في الأراضي الفلسطينية نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور ١٢ الماضية.
٦- اعتمدت الأسر الفلسطينية في صمودها الاقتصادي خلال الشهور ١٢ الماضية على عدة مصادر، حيث اعتمدت ٧٨,٠% من الأسر على دخلها الشهري، وقامت٦٩,٤% من الأسر بتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليها، بينما لجأت ٥٨,٧% من الأسر لتخفيض نفقاتها.
٧- تعد المساعدات المقدمة للمواطنين الفلسطينيين قليلة الأهمية كما ونوعا حيث تتلقى 58,2% من الأسر الفلسطينية مساعدات تقل عن ٣٠٠ شيكل. كما أن غالبية المساعدات المقدمة للأسر وهي 52,8% مواد غذائية، و 28,6% فقط هي مبالغ نقدية. لذلك تقل أهميتها كأداة إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل للمواطنين . وهذا ينسحب أيضا على برامج البطالة التي تقدمها وزارة العمل فما هي ألا برامج مساعدات أو تشغيل لفترات محدودة مما يقلل من أهميتها كأداة إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل.
٨- نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر الفلسطينية فإن حاجة الأسر للغذاء تقع في سلم الأولويات وهذا يدل على مدى العوز الشديد الذي تعاني منه الأسر الفلسطينية والتي جعلت أولويتها الأولى أن تشبع حاجتها من الطعام، حيث أظهرت ٣٨,٤% من الأسر الفلسطينية حاجتها للغذاء كأولوية.

أما بالنسبة للمخصصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية فبالرغم من تشكيلها النصيب الأكبر من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني، حيث بلغت (344,746) مليون دولار ١٥,٥% من الموازنة العامة البالغة ٢,٢٢٠ مليار دولار. إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب بكثير نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.
كما أن النفقات الرأسمالية والتطويرية تشكل جزء لا يذكر من موازنة وزارة العمل والشؤون، حيث بلغت٠,١٣%. وهذا بدوره ذات مردود سلبي على أداء الوزارة.

وفيما يتعلق في الضمان الاجتماعي، وقانون التأمينات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣. فإن مثل هذا القانون لا يفي بالغرض ولا يحقق الضمان الاجتماعي وذلك لقصوره فقط على، تأمين إصابات العمل، و تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة الطبيعيين.

التوصيات

لقيام كل من وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية بالمهام الملقاة على عاتقيهما، لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها المواطنين. يوصي مركز الميزان لحقوق الإنسان بمايلي:

١- التزام كل من وزارة العمل والشؤون بتقديم خطتهما السنوية مشتملة على تحديد دقيق لاحتياجاتهما، وتقديمها للمجلس التشريعي مبررة لدعم المجلس في الحصول على أعلى مخصص مالي.
٢- تحديد الوزارتين لاحتياجاتهما للعام المقبل، والبحث عن مصادر تمويل ودعم لأنشطتهما في حالة عجز الموازنة عن تلبية كافة متطلباتهما، حتى لا تتعرضا لأزمات مالية.
٣- العمل على تخصيص موازنة تطويرية مناسبة، من خلال الخطة المقدمة لوزارة المالية لمراعاة ذلك في الموازنة القادمة.
٤- العمل على تحويل عمل هاتين الوزارتين من الدور الإغاثي سواء من خلال المساعدات أو برامج البطالة إلى عمل تنموي يعمل على إنشاء مشاريع منتجة يتم فيها تشغيل المواطنين بشكل مستمر.
كما لضرورة التنسيق بصورة أكبر بين الوزارتين وتحسين قدرتهما على القيام بمهامها بالصورة المطلوبة بما يعود على المواطنين بالإيجاب. من الضروري العمل على دمج هاتين الوزارتين فعليا وليس فقط من خلال جمعهما فقط تحت وزير واحد.

٥- إجراء تعديلات بأسرع وقت ممكن على قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٣) لسنة٢٠٠٣ لتحقيق ضمان اجتماعي أكبر للمواطنين، و ليشمل: "تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة، تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، تأمين المرض والأمومة، تأمين البطالة، تأمين التعويضات العائلية".

رقم البند	البيان	2003	2004	2005	2004
100	**الرواتب والاجور**				
101	مصاريف الرواتب والاجور	29,088	21,903	36,234	37,011
102	**لموظفون بسلف**				
103	**الموظفون بعقود**	4,786	14,640	259	291
104	مصاريف الايجار	307	320	298	319
105	مصاريف الاستهلاك	1,358	1,403	1,288	1,357
106	مصاريف الصيانة	9,978	13,658	13,196	13,335
107	مصاريف التأمين	516	562	809	892
108	مصاريف الكهرباء	35	28	51	49
109	مصاريف الهاتف	3,683	3,889	3,816	3,730
110	مصاريف النقل	4,761	6,510	4,447	5,118
111	مصاريف الدعاية والاعلان	14	200		200
	مجموع المصاريف	54,526	63,113	60,398	62,302
200					
201	**السفر في مهمات رسمية**	324	384	369	320
202	مصاريف الكفالات البنكية	1,281	3,055	3,048	2,963
203					
204	مصاريف الاتصالات	488	550	436	560
205	مصاريف الكهرباء والماء	807	920	847	840
206	مصاريف الطباعة والقرطاسية	202	100	94	157
207	مصاريف الضيافة والنظافة	541	320	265	380
208	مصاريف الوقود	373	270	241	300
209	مصاريف الرسوم والاشتراكات	649	1,202	1,158	1,458
210	مصاريف الدعاية والاعلان	240	684	559	660
211	مصاريف التأمين	44	66	40	240
	مجموع المصاريف	4,949	7,551	7,057	7,878
300	**الفوائد**				
301	فوائد القروض				
302					
	مجموع المصاريف				
	400 مصاريف التمويل				
401	مصاريف البنوك والتمويل	5,310	5,718	5,485	5,871
402					
403	مصاريف أخرى	210,435	301,764	296,599	377,605
403.1	مصاريف الاستهلاك				1,044,000
404					
405	مصاريف التأمين				
	مجموع المصاريف	215,745	307,482	302,084	1,427,476
	المجموع الكلي	275,220	378,146	369,539	1,497,656

						ﺟﺪول ١ : ﻣﻠﺨﺺ اﻟﻤﻮارد اﻟﺒﺸﺮﻳﺔ ﻓﻲ اﻟﻘﻄﺎع اﻟﺼﺤﻲ
	المادة		2003 اﻟﻔﻌﻠﻲ	2004 اﻟﻤﻘﺪرة	2004 اﻟﻤﺘﻮﻗﻌﺔ	2005 اﻟﻤﻘﺪرة
	ﺑﻨﻮد	ﺑﻴﺎن				
500	**رواتب واجور المشاريع**					
501	اﻟﻤﻮظﻔﻮن					
502	اﻟﻌﻤﺎل					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
600	اﻟﻤﻮظﻔﻮن اﻟﻤﺪﻓﻮﻋﻮن ﻣﻦ ﻗﺒﻞ اﻟﻤﺸﺎرﻳﻊ					
601	اﻟﻤﻮظﻔﻮن					
602	اﻟﻤﺘﻌﺎﻗﺪون					
603	اﻟﻤﺆﻗﺘﻮن					
604	اﻟﻌﻤﺎل					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
700	**الأجهزة والمعدات والآلات**					
701	اﻟﻤﻌﺪات واﻷﺟﻬﺰة					
702	اﻟﻤﺮﻛﺒﺎت		544	110	100	425
703	اﻷﺛﺎث واﻟﻤﻔﺮوﺷﺎت واﻟﺘﺠﻬﻴﺰات		2,001	200	200	425
704	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﻜﺘﺒﻴﺔ			500	500	600
705	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ					25
	اﻟﻤﺠﻤﻮع		2,545	810	800	1,475
800	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﻜﺘﺒﻴﺔ					
801	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻄﺒﻴﺔ					190
802	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺨﺒﺮﻳﺔ			200		
803	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﺰراﻋﻴﺔ					
804	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻬﻨﺪﺳﻴﺔ					
805	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺨﺘﺒﺮﻳﺔ					
806	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﺼﻨﺎﻋﻴﺔ					
807	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺘﻨﻮﻋﺔ			100		
808	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﺘﺮﻓﻴﻬﻴﺔ					
809	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ					
810	اﻟﻤﺮﻛﺒﺎت					
811	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺘﻨﻘﻠﺔ					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع			300		190
900	اﻟﻤﺒﺎﻧﻲ واﻟﻤﻨﺸﺂت					
901	اﻟﻤﺒﺎﻧﻲ					
902	اﻟﻤﻨﺸﺂت					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
1000	اﻟﻤﺸﺎرﻳﻊ اﻟﻤﻨﻔﺬة					
1001	اﻟﻤﺒﺎﻧﻲ					
1002	اﻟﻤﻨﺸﺂت					
1003	اﻟﻤﻌﺪات					
1004	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﻜﺘﺒﻴﺔ واﻷﺛﺎث					
1005	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻄﺒﻴﺔ واﻟﻤﺨﺘﺒﺮﻳﺔ					
1006	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﺰراﻋﻴﺔ					
1007	اﻟﻤﻌﺪات اﻟﻤﺘﻨﻮﻋﺔ					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
1100	اﻟﻤﺸﺎرﻳﻊ اﻟﻤﻨﻔﺬة					
1101	اﻟﻤﺒﺎﻧﻲ					
1102	اﻟﻤﻨﺸﺂت					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
1200	اﻟﻤﺨﺰوﻧﺎت					
1200	**اﻷﺛﺎث**		602	60	**50**	325
	اﻟﻤﺠﻤﻮع		602	**60**	**50**	325
1300	اﻟﻤﺒﺎﻟﻎ اﻟﻤﺪﻓﻮﻋﺔ ﻣﻘﺪﻣﺎ					
1300	اﻟﻤﺒﺎﻟﻎ اﻟﻤﺪﻓﻮﻋﺔ ﻣﻘﺪﻣﺎ					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
1400	اﻟﻤﺪﻓﻮﻋﺎت ﻣﻘﺪﻣﺎ					
1400	اﻟﻤﺪﻓﻮﻋﺎت ﻣﻘﺪﻣﺎ					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع					
	اﻟﻤﺠﻤﻮع اﻟﻜﻠﻲ		3,147	1,170	850	1,990

hvïTYJïHIIJÜÏE DEN|ə lJE Nj üIJyvïE YÎpCERNj : üT2IJE

المادة		2003 Ĭ+yʒ	2004 hvïERENJDÏ	2004 ƥqsDÏ	2005 hvïERENJDÏ DEN|ə|Ffs	lƒuʊθúDÏ
ƒNI2TNj	ƒNIDÏLsƥ					
hïÎ+ÝʒlH/ăƥQlc	211					
lƒsƒUΩNj lƒïúÝ'a	211.1	2,710	4,500	2,833	9,000	
(\ƥCERNjlE LjÎzNj©)hzƒÎTlE	211.2	16,251	28,650	17,083	62,000	
hvÎƥkï qNjzNj hzƒÎTl	211.3	23,389	17,500	11,441	52,000	
lúΩΘ	211.4				24,000	
بدل إستشارات ودراسات	211.5					
بدل إستئجار أجهزة وآلات	211.6					
نفقات المعالجة في الخارج	211.7					
مكافآت لغير الموظفين	211.8				20,160	
البعثات العلمية والدورات التدريبية	211.9	1,723	15,000	8,750	63,840	
إشتراكات إنترنت ووكالات	211.10				9,000	
إشتراكات إعلامية(مجلات وصحف ونشرات)	211.11					
إشتراكات/مؤتمرات/معارض/مهرجانات	211.12					
تأمينات	211.13					
أجور عمال وحراسات	211.14					
لجان تطوعية ومخيمات	211.15					
تراخيص عامة ورسوم بلدية	211.16					
انشطة ترفيهية/رياضية/ثقافية/فنية...	211.17					
بدل تنقل خاص بالعمل	211.18					
الإمتحانات	211.19					
طباعة الكتب	211.20					
المختبرات والوسائل	211.21					
محو الأمية وتعليم الكبار	211.22					
مصاريف تدقيق وعمولات وضرائب	211.23					
تطوير المناهج	211.24					
أتعاب محامين وشهود	211.25					
سهرات وبرامج مختلفة وأفلام وتحقيقات	211.26					
تفتيش ومكافحة	211.27					
تصويروفحص جوىومسح وخرائط	211.28					
تجارب علمية ومخبرية وفحص عينات وتشريح	211.29					
تحصينات ولقاحات	211.3					
هدايا ومعونات	211.31					
نقل وتخليص جمركي	211.32					
الصحة النفسية المدرسية	211.33					
مساهمات/مكاتب..	211.34					
نفقات دبلوماسية/عمادة وتمثيل...	211.35					
نفقات مكتب الرئيس	211.36					
تشغيل فضائية وبث إعلامي	211.37					
أخرى-الصندوق القومي	211.38					
أخرى-الإدارة المالية	211.39					
أخرى-الشرطة	211.4					
اخرى-الأمن الوقائي	211.41					
اخرى-الدفاع المدني	211.42					
أخرى-نفقات المحافظات	211.43					
أخرى-لجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية	211.44					
أخرى-مسح وحراثة أراضي الوقف	211.45					
مساعدات مواليد	211.46					
مساعدات زواج	211.47					
مصاريف عزاء	211.48					
رسوم	211.49					
أخرى-خدمة الدين العام	211.5					
أخرى-أقساط القروض	211.51					
ăqENjïlENj hïÎqïÜÏ !Yn	211.52					
qNjzNj hzƒÎTNj 5qƒïz hvÎƒ'sï	211.53					
S ƥkqlJ lúqYƒ=lE	211.54					
!ïsIJ ƥïZ ƥï2=l üïŽlH ɛ ïƥƒTlE	211.55					
ĬlÔ€ üsƒïlE !Nj=ƥ	211.56					
hvïŽïT lƒüïQlJ lƒs2ï	211.57					
ƠNjDlUUDÏE		44,073	65,650	40,107	240,000	
Ĭ¶DUUDÏE		44,073	65,650	40,107	240,000	

الفهرس

مقدمة ٢
أولاً: الحق في الضمان الاجتماعي ٣
- المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحق في الضمان الاجتماعي ٣
- الضمان الاجتماعي في فلسطين ٥
ثانياً: واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية ٧
١- دخل الأسرة ٧
٢- البطالة ٧
٣- الفقـر ٧
٤- الإعالة الاقتصادية ٨
٥- إنفاق الأسرة ٨
٦- استراتيجيات الصمود الاقتصادي ٨
٧- المساعدات الإنسانية ٨
٨- أولويات حاجات الأسر ٩
ثالثاً: موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام٢٠٠٥ ..... ١٠
النتائج ١٢
التوصيات ١٣
الملاحق ١٤